

مرسوم بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٩٢
في شأن
التنظيم الادارى وتحديد الاختصاصات والتفويض
فيها

بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى الأمر الأميرى الصادر بتاريخ ٢٧ من شوال سنة ١٤٠٦ هـ الموافق ٣ من
يوليو سنة ١٩٨٦ م ،
وعلى المرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ فى شأن الخدمة المدنية والقوانين
المعدله له ،
وعلى المرسوم بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٦ فى شأن تنظيم الهيئات
والمؤسسات العامة والادارات المستقلة ،
وبناء على عرض وزير الدولة لشتون لمجلس الوزراء ،
وبعد موافقة مجلس الوزراء ،
أصدرنا القانون الآتى نصه :

الفحامي مسفر عايض
مادة (١)
mesferlaw.com



يجوز بمرسوم نقل التبعية أو الأشراف أو الإلحاق المنصوص عليه فى القانون
المنظم لأى هيئة أو مؤسسة عامة أو ادارة مستقلة من مجلس الوزراء أو أى وزارة أو وزير
الى مجلس الوزراء أو وزارة أخرى أو وزير آخر .
ويترتب على هذا النقل أن محل الجهة الجديدة محل الجهة السابقة فيما تنص
عليه القوانين واللوائح المتعلقة بالأمور التى تتولاها الهيئة أو المؤسسة العامة أو الادارة
المستقلة .

مادة (٢)

للوزير المختص فى سبيل مباشرة اختصاصه فى الاشراف على المؤسسات العامة
أو الهيئات العامة والادارات المستقلة التابعة له أو الملحقه به أو بوزارته اصدار
التوجيهات لها لتنفيذ السياسة العامة للدولة وللخطة الانمائية ومتابعة سير العمل بها
لضمان تحقيقها للأغراض التى أنشئت من أجلها والتقيد بأحكام القوانين واللوائح وقرارات
مجلس الوزراء بالأضافة الى الاختصاصات الأخرى التى ينص عليها القانون أو اللوائح .
ويكون رئيس مجلس الادارة أو المدير العام أو رئيس الادارة بحسب الاحوال
مسئولاً أمام الوزير المختص فيما يتعلق بشئون الجهة التى يتولى ادارتها .

مادة (٣)

يصدر مجلس الوزراء قراراً بالقواعد والأسس التي يقوم عليها التنسيق والتعاون بين الوزارات والهيئات العامة والمؤسسات العامة والادارات المستقلة .
وللمجلس أن يوزع ويحدد الاختصاصات بين هذه الجهات في الأمور المشتركة بما يتفق مع الأعمال الرئيسية التي تختص بها كل جهة .
كما يجوز للمجلس ان يعهد ببعض اختصاصات إحدى هذه الجهات الى جهة أخرى إذا كان ذلك مرتبطاً بعملها الأصلي ولازماً لحسن سير العمل كما له أن يكلف جهة منها بعمل معين وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة .
وللمجلس أن يشكل لجاناً مشتركة من الجهات المعنية تكون لها سلطة اصدار قرارات تنفيذية في الأمور التي يحددها وفقاً للقواعد التي يقرها .

مادة (٤)

يجوز لمجلس الوزراء أن يعهد ببعض الاختصاصات المخولة له بمقتضى القوانين واللوائح الى رئيس مجلس الوزراء أو لجنة وزارية أو أحد الوزراء أو الى مجالس متخصصة تكون رئاستها وأغلبية أعضائها من الوزراء .
ويجوز لرئيس مجلس الوزراء أن يعهد ببعض الاختصاصات المخولة له بمقتضى القوانين أو اللوائح الى لجنة وزارية أو أحد الوزراء .
كما يجوز للمجالس المتخصصة بأغلبية أعضائها أن تعهد ببعض اختصاصاتها الى رئيسها أو وزير من أعضائها أو الى لجنة فرعية منها يرأسها أحد الوزراء .

مادة (٥)

للوزير أن يعهد ببعض اختصاصاته المخولة له بمقتضى القوانين واللوائح الى المحافظين ويرفع المحافظ تقريراً سنوياً الى الوزير عن مباشرة هذه الاختصاصات في دائرة المحافظة . كما يجوز للوزير أن يعهد ببعض هذه الاختصاصات الى :

- أ - وكيل الوزارة أو وكيل الوزارة المساعد .
- ب - رؤساء الجهات الحكومية القائمة بذاتها التابعة له .
- ج - مجالس ادارات الهيئات والمؤسسات العامة التي يُشرف عليها أو رؤسائها أو مديريها .

مادة (٦)

يجوز لمجلس ادارة الهيئة أو المؤسسة العامة وبعد موافقة الوزير المختص أن يفوض في بعض اختصاصاته الى رئيسه أو لجنة فرعية من أعضائه .
كما يجوز لرئيس المجلس الاداري أن يفوض نائبه أو المدير العام أو أحد نواب المدير العام في بعض اختصاصاته .

مادة (٧)

--

يجوز لوكيل الوزارة أن يعهد ببعض اختصاصاته الى وكيل الوزارة المساعد ، وللوكيل المساعد أن يفوض بعض اختصاصاته المخولة له بالقوانين واللوائح الى مديري الادارات .

مادة (٨)

--

يكون للجهة التي فوض اليها الاختصاص وفقاً للبندين (أ ، ب) من المادة (٥) أو المادة (٧) من هذا القانون أن تفوض الجهة الادنى منها في مباشرته اذا أذنت لها الجهة التي فوضتها في ذلك وعلى أن يكون هذا التفويض في الحدود التي يقرها الوزير المختص وفقاً لمقتضيات مصلحة العمل .
ويحدد بقرار من الوزير نظام التفويض وشروطه .

مادة (٩)

--

يصدر التفويض ويُلقى بقرار كتابي من الجهة المفوضه ، ويبلغ الى الجهة المفوض اليها .
ولا يجوز للجهة التي عهدت ببعض اختصاصاتها الى جهة اخرى وفقاً للمواد السابقة مباشرة هذه الاختصاصات اثناء سريان التفويض .

مادة (١٠)

--

في حالة غياب وكيل الوزارة أو خلو الوظيفة ، يباشر وكيل الوزارة المساعد الاختصاصات المخولة له في القوانين واللوائح ، فإذا تعدد الوكلاء المساعدون يندب الوزير أحدهم لمباشرة هذه الاختصاصات .
فإذا لم يوجد بالجهة الحكومية وكيل وزارة مساعد يندب الوزير أحد مديري الادارات لمباشرة الاختصاصات المشار اليها .
كما يجوز للوزير في حالة غياب أحد الوكلاء المساعدين تكليف أحد مدراء الادارات القيام بأعماله .

مادة (١١)

--

يجوز التفويض بالتوقيع من :
أ - الوزير الى وكيل الوزارة أو وكيل الوزارة المساعد .
ب - وكيل الوزارة الى الوكيل المساعد أو من يليه في الدرجة .
ج - رئيس الجهة الحكومية القالقة بذاتها الى أحد نوابه أو الوكلاء او الوكلاء المساعدين .

د - رئيس مجلس ادارة الهيئة أو المؤسسة العامة أو أحد نوابه الى مديرها أو أحد نواب المدير العام .

ولا يسرى هذا التفويض على توقيع القرارات أو الوثائق التي يتطلب الأمر عرضها على جهات أعلى .

مادة (١٢)

يُلغى المرسوم بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٦ ، والمادتان (٦ و ٧) من المرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه ، كما يُلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة (١٣)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، وينشر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

أمير الكويت
جابر الأحمد الصباح

المحامي مسفر عايش
mesferlaw.com



رئيس مجلس الوزراء
سعد العبدالله السالم الصباح

وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء
ضاري عبدالله العثمان